



١٦٠
ت ٠ ك

تعليقات الكاتي على ايساغوجي ، تأليف الكاتي، حسن حسام الدين - ٧٦٠هـ . كتبت في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .

٢٤ ق ١٩ س ٢٠ × ٥ر١٤ سم

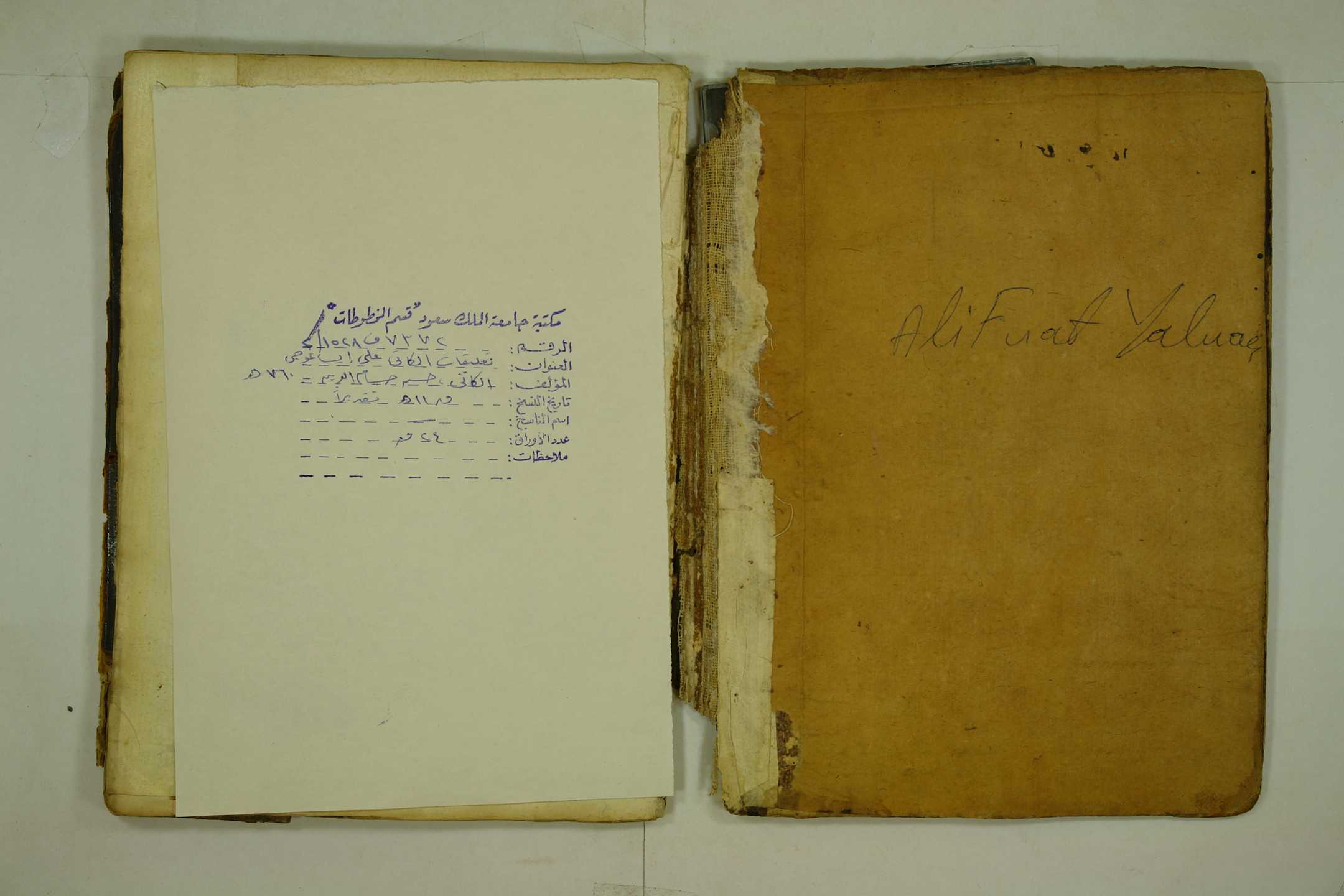
نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن مستكمل بخط تعليق حسن .

٧٣٧٢

معجم المؤلفين٣: ٢٧٢ الظاهرية (المنطق) : ٩٩

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح الكاتي على ايساغوجي د- شرح ايساغوجي .

ف
٢/١٥٠٢٨
٢٥/٤/١٢/١٤هـ



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٧٣٧٢ ف ١٥٢٨
العنوان: تعليقات الكاتي على إيساغوجي
المؤلف: الكاتي، حسين حسام الدين = ٧٦٠ هـ
تاريخ النسخ: ١١٨٢هـ تقريباً
اسم الناسخ:
عدد الأوراق: ٢٤ ق
ملاحظات:
Ali Fuat Yalvaç



الواجب هو الذي يقتضي ذاته وجوده
والممتنع هو الذي يقتضي عدمه
والممكن هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره المكمل
سواه وغيره الضا درباخيان شرعفه
وخيره والصلاة على محمد الذي انتشر به نهيه
وامره اما بعد فان كتاب النسخ
الامام قدوة الحكماء اثير الدين الابهري
طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور با
يساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا
وعلى بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالتمام
اوراقا لتنزيل تعسره وتعم ميسره والله خير الميسر
والموفقين والمعين قال ايساغوجي اقول للمنطقيين

اصطلاحات

اصطلاحات يجب استحضاره للمبتدى اذا اراد ان
يشرع في شيء من المعلوم منها ايساغوجي وهو
لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي النوع
وجنس وفصل وخاصة وعرض وعام وهذه
يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلاث
المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ
والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به
العلم بشيء اخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول
فمن هذا اعرفت ان الدليل هو الذي يلزم
من العلم به العلم بشيء اخر وكذا اعرفت ان
المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء اخر العلم به
والدلالة تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية
والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي
يكون بحسب الوضع اللفظ الدال على المعنى
لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل
على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه
في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة
بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة
بالتضمن فان كان الثالث فالدلالة دلالة

واعلم ان الدلالة تنقسم الى اللفظية وغير اللفظية لان الدال
ان كانت لفظا فالدلالة اللفظية والا فغير لفظية
تنقسم الى طبعية وعقلية ووضعية لان الدلالة ال...
على معنى اما بواسطة وضع اللفظ على المعنى او لو...
العقل او لواسطة اقتضاء الطبع سروري

فان قلت تعريف الدليل غير جامع لخروج ... كقولنا
لان يلزم منها ليس مغايرا للمقدمتين فان
حيوانا فهو جسم لكن حيوان فهو جسم فان اللازم
بعينه مذكور في هذا القياس قلت هذا اللازم
فهو جسم مغاير لما هو المذكور في التالي لان
موصوف بكونه لازما والمذكور في ال...
قولنا ان كان حيوانا وما يلزم من المقدمتين
بكونه لازما لللزوم المذكور فيه لكنه موافق ل...
كاف في عدم الاتحاد ويجيب بوجه اخر وهو
القياس الاستثنائي لا يحتمل الصدق والكذب
... سروري

بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان
فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه
تمام ما وضع له الانسان وانما سميت هذه الدلالة
مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له
وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل
اذا توافقها ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان
اذا دل على احدهما اى على الحيوان او الناطق
وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على
الجزء الداخل فيه فيكون دالا على ما فى ضمنه ومثال
الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم
وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة التزاما
لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على
الخارج اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه
بقوله فى الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت
شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع
تحقق المشروط بدونها تحقق الشرط واللازم
باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على
الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه
ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة فى الخارج

ق

ق ثم اللفظ اما مفرد او مؤلف فى الذهن الى اقول
لما فرغ بيان الدلالات الثلاث شرع فى تقسيم
اللفظ فنقول اللفظ تنقسم الى قسمين مفرد ومؤلف
لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اى من اللفظ دلالة
على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد من جزئه
دلالة على جزء معناه او يراد ذلك كقولك رامى
الحجارة فانه لفظ يدل جزء على جزء معناه لان الرامى
يدل على ذات من له الرامى والحجارة تدل على جسم
معين فان كان الاول فهو مفرد فان كان الثانى
فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة صادق
على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا
نحو ق علما والثانى ان يكون له جزء لا معنى له
على الانفراد نحو زيد علما والثالث ان يكون له
جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله
علما والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دل عليه
لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان الناطق علما
لان معناه الماهية الانسانية مع التشخص
ق فالمفرد اما كلى او جزئى المفرد وينقسم
الى قسمين كلى وجزئى لانه اما ان يكون



نفس تصور مفهوم اى من حيث انه متصور
فى الذهن مانعا من وقوع الشركة فيه اى من وقوع
اشتراكه بين الشركتين اولايكون كذلك فان منع
نفس تصور مفهومه اشتراكه بين الشركتين فهو
الجزئى كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه المتنع
عند العقل عن صدقه على كثيرين وان لم يمتنع
نفس تصور مفهومه من اشتراكين كثيرين فهو
الكلى كالانسان فان مفهومه عند العقل
لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد الكلى والجزئى
بنفس التصور لان من الكليات ما يمتنع الاشتراكه
بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود
فان الدليل الخارجى تقطع عرق الشركة عنه لكن
عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين والا لم
يفتقر الى الدليل الخارجى فى اثبات الوحدانية
ق الكلى اما ذاتى اخرا الكلى تنقسم الى قسمين
ذاتى وعرضى لانه لايخلو اما ان يكون داخلا
فى الحقيقة جزئياته فهو ذاتى كالحيوان بالنسبة
الى انسان فانه حقيقة زيد وعمر وبكر وغيرهم
والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق

وكذا

وكذا بالنسبة الى الفرس وغيرهما فان لم يكن داخلا
فى حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة
عرضى كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه
لم يدخل فى حقيقة زيد وعمر وبكر التى هى الانسان
كما مر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط
فتعين انه خارج عنه وعلى هذا الا يكون نفس
الماهية ذاتية بل يكون العرضيات هنا يكون
نفس الماهية من العرضيات لانها يخالف الذاتى
بذلك التفسير وما يخالفه فهو عرضى وقد يقال
الذاتى على ما ليس بعرضى اى ليس بخارج فح يكون
نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتى هو المنسوب
الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا
لزم انتساب الشئ الى نفسه وهو ممتنع لانا نقول
هذه التسمية اى تسمية الماهية ذاتية ليست
بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هى
اصطلاحية فلا يرد ذلك ق والذاتى اما ما
مقول اه اه هنا شرع فى بيان كليات الخمس
اعلم ان الذاتى اما جنس او نوع او فصل لانه
ان كان مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة



المختص اى لا الخصوصيه ايضاً فهو الجنس كا
لحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا
سئل عن الانسان والفرس عما هما كان الحيوان
جوابا عنهما لان الحيوان تمام الماهية المشتركة
بين الانسان والفرس لم يصلح ان يقع جوابا
عن كل احد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد
منهما بالانفراد لانك اذا افردت الانسان
بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس الا الحيوان
الناطق لكونه تمام ماهية الانسان وكذا اذا
افردت الفرس بالسؤال فجوابه الحيوان
الصاهل لكونه تمام ماهية الفرس ويرسم
الجنس بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق فى جواب ما هو قولا ذاتيا فقوله
كلى زايد لا طايل تحته وقوله جنس متناول
للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج
الجزئيات كما مر من ان الجزئى انما يقال على
متشخص واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج
النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق
وقوله فى جواب ما هو قولا ذاتيا يخرج

الكليات

الكليات الباقية اعنى الفصل والخاصة والعرض
العام وان كان الذاتى مقولا فى جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع
كالانسان بالنسبة الى افراده اعنى زيد وعمرو
وبكر وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو
وغيرهما بما هم كان الجواب الانسان لانه
تمام ماهية هم المشتركة بينهم واذا سئل
عن زيد فقط كان جواب الانسان ايضا
لانه تمام ماهية المختصة به فتعين انه اعنى
النوع يكون مقولا فى جواب ما هو بحسب
الشركة والخصوصية معا ويرسم النوع
بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة فى جواب ما هو بحسب قوله
كلى زيد لا طائل تحته كما مر وقوله مقول
جنس متناول للجزئى والكلى وقوله على كثيرين
يخرج الجزئى وقوله المختلفين بالعدد دون
الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول
على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس
وانما قال مختلفين بالعدد لكونه افراده مختلفة



العوارض والمشخصات وقوله فى جواب ماهو
يخرج الثلث الباقية المذكورة وان كان الذاتى
غير مقول فى جواب ماهو بل فى جواب اى شئ
هو فى ذاته وهو اعنى للمقلوب فى جواب
اى شئ هو فى ذاته مايميزه الشئ عما يشاركه
فى جنس فهو الفصل ولو قال او فى الوجود
ايضا لكان التعريف اشتمل ليدخل فيه
الماهية المركبة من امرين متساويين او امور
متساوية اللهم الا ان يقال اكتفاؤه
بالجنس بناء على بطلان تركيب الماهية من
امرين متساويين او امور متساوية ولقائل
ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه
ان يذكر الجنس فى التعريف وذلك اعنى
ما يميز الشئ عما يشاركه الجنس كالناطق
بالنسبة الى انسان فانه اعنى الناطق يميز
الانسان عما يشاركه فى الحيوان كالفرس
والبغل والبقر وغيرهما من الحيوان لانه
اذا سئل عن الانسان باى شئ هو فى ذاته كان
الجواب انه ناطق لان السؤال عن الانسان باى

شئ هو فى ذاته انما يطلب به ما يميزه المخفى
عن غيره وكل من يميز الشئ عن غيره يصلح
للجواب لتميزه الانسان عن غيره ويرسم
اى الفصل بانه كلى يقال على الشئ فى جواب
اى شئ هو فى ذاته قوله كلى جنس شامل
للكليات الخمس وقوله يقال على الشئ فى جواب
اى شئ هو يخرج النوع والجنس والعرض
العام لان النوع الجنس مقولان فى جواب
ماهو لا فى جواب اى شئ هو فى ذاته و
العرض العام لا يقال فى جواب اصلا و
قوله فى ذاته اى فى جوهره يخرج الخاصة
لانها وان كانت مميزة للشئ لكن لا فى جوهره
بل فى عرضه قال واما العرضى اه العرض
اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاك
عنها والاول هو العرض اللازم كالكاتب
بالقوة بالنسبة الى الانسان والثانى هو العرض
المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة الى الانسان
وكل واحد منهما اى من العرض اللازم و
العرض المفارق اما خاصة او عرض عام لانه



ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة
كالضحك بالقوة والفعل بالنسبة للانسان
فان الضحك بالقوة عرض لازم لا ينفك عن
ماهية الانسان يختص بحقيقة واحدة وهي
ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض
مفارق ينفك عن ماهية الانسان مختصة بها
ويرسم اى الخاصة بانها كلية تقال على
ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا
قوله كلية مستدركة كما مر وقوله على ما تحت
حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس
وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما
مقولين على ما تحت حقائق مختلفة وقوله
قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما على ما
تحتها قولا ذاتي لا عرضي وان لم يختص كل واحد
من اللازم والمفارق بحقيقة واحد بل يعم حقائق
فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة
عرض لازم غير منفك عن ماهيات الحيوانات
فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير مختص بما
هية واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك

من ماهياتها غير مختص بواحدة اى
العرض العام بانه كلي يقال على ما تحت حقائق
مختلفين قولا عرضيا قوله كلي زايد كما مر
وقوله يقال على ما تحت حقائق مختلفين
يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا
ما تحت حقيقة واحدة فقط وقوله قولا
عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي
وكون هذه التعريفات للكليات الخمس رسوما
بناء على امكان ان يكون لها ماهيات اخر وراء
تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات
متساوية لها لكن المناسب ذكر التعريف الذي
هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب
العلم بانها رسوم القول الشارح اه
العلم ينقسم الى قسمين احدهما القول الشارح
والاخر الحجة لانه ان كان تصورا مع عدم اعتبار
الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري
فهو قول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار
الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديقي
فهو حجة فاذا عرفت هذا فنقول من تلك



الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح
وهو التعريف وهو اعم من ان يكون حدا او
او رسما لانه اما ان يكون بالذاتيات او با
بالعرضيات فان كان الاول فهو الحد وان كان
الثانى فهو رسم فالحد قول دال على ماهية الشئ
قوله على ماهية الشئ يخرج الرسم كما سنبينه
هذا هو تعريف الحد وقيل لم يمكن تعريفه لئلا يلزم
التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان
وجود الوجود نفس الوجود والحد ينقسم
الى قسمين حد تام حد ناقص حد تام
هو الذى يتركب عن جنس الشئ وفصله
القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان
الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا
فلان الحد فى اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على
الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما
كونه تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها
فيه والحد الناقص هو الذى يتركب من
جنس بعيد للشئ وفصل قريب كالجسم

الناطق

الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان
بما هو واجيب بانه ناطق بانه جسم ناطق كان الحد
ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه ايضا والرسم
ينقسم الى قسمين تام وناقص واما الرسم
التام فهو الذى يتركب عن جنس الشئ وخاصته
اللازمة له كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان
اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان
هذا التعريف بالخاصة اللازمة التى هى
من اثر اثار الشئ كان تعريفا بالاثر وهو الرسم
واما كونه تاما فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد
التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب
وقيد بامر مختص بالشئ واما الرسم الناقص
فهو الذى يتركب عن العرضيات التى تختص جملتها
بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه
ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة
مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة
هذه العرضية الاموية مختصة بالانسان
لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض

منها في غيره ايضاً اما كونه رسماً فلما مرّ من
انّ الخاصّة اللازمة من اثار الشئ فيكون تعريفاً
بالاثر الذي هو رسم اما كونه ناقصاً فلعدم
ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى تحقيق المناسبة
بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد التام
القضايا لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجة
وهي القضايا بالمرتبة الموصلة الى المطلوب
التصديقي والقضية قول يصح ان يقال
لقائله انه صادق فيه اي في قوله او كاذب
فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبراً والقول
هو المركب سواء كان لفظاً مركباً في القضية
الملفوظة او مفهوماً عقلياً مركباً كما في
القضية المعقولة وهو اي القول جنس
يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب
فيه فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة ولا
نشائية من الامر والنهي والاستفهام وغيره
وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية
والاخر شرطية لان المحكوم عليه وبه في القضية

ان كان مفردين فالقضية حملية والا فالقضية
شرطية كقولنا زيد كاتب وفيه نظر لان المحكوم
عليه وبه لا يلزم ان يكون مفردين في الحملية
كما تقول زيد ابوه قائم والا فالقضية شرطية
والشرطية اما شرطية متصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق
قضية اخرى وهي موجبة ان حكم فيها بصدق
قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة
ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير
صدق قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية
منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجاباً
فالقضية المنفصلة موجبة كقولنا العدد
اما ان يكون زوجاً واما ان يكون فرداً فان حكم
فيها بالتنافي سلباً فالقضية المنفصلة سالبة
كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان
اسود او كاتب ق والجزء الاول اي المحكوم

والجزء الاول ا ه ا الجزء الاول اى المحكوم عليه
من القضية الحملية يسمى موضوعاً لانه انما
وضع لان يحكم عليه بشئ والجزء الثانى
اى المحكوم به منها يسمى محمولاً لانه
انما وضع لان يحمل على شئ والنسبة التى
يرتبط بها المحمول بالموضوع يسمى نسبة
حكمية ولم يذكر المص الجزء الاخر ولابد منه
فى القضية لكونه جزء اخر منها والجزء اول
من القضية الشرطية يسمى مقدماً لتقدمه
فى الذكر والجزء الثانى منها يسمى تالياً لكونه
تابعاً له وهو من التلو بمعنى التبع ق
فالقضية ا ه ا القضية ينقسم ثابتاً الى موجبة
وسالبة لان تلك النسبة التى ذكرناها ان
كانت حكماً بان يقال الموضوع محمولاً
فالقضية الموجبة كقولنا زيد كاتب وان
كانت حكماً بان يقال للموضوع ليس بمحمول
فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
ق وكل واحد منها ا ه ا اى كل واحد من
القضية الموجبة والسالبة اما ان يكون مخصوصة

او مخصورة

او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة لانه اذا
كان للموضوع فى القضية شخصاً معيناً جزئياً
حقيقيا فالقضية المخصوصة كما ذكرنا فى مثال
الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
اما تسميتها مخصوصة فالخصوص موضوعها
شخصاً معيناً وقد يقال لها شخصية لكون
موضوعها شخصاً معيناً جزئياً وان لم يكن
موضوعها شخصاً معيناً جزئياً اى الموضوع قضية
بل يكون غير معين كلياً فان بين كمية افراد الموضوع
من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة
اما كونه محصورة فلحصر افراد موضوعها
واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور
الذى هو لفظ الدال على كمية افراد الموضوع
حاصراً بها ومحيطاً بها والسور مأخوذ من
سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك ذالك
يحصر افراد الموضوع وهذه المحصورات اما ان
يحكم فيها على كل افراد الموضوع او على بعضها
وعلى كلا التقديرين اما بالايجاب او بالسلب
فان كان الاول فالقضية الكلية مسورة موجبة

كقولنا كل انسان كاتب بالقوة او سالبة كقولنا
لا شيء من الانسان بكاتب بالفعل والسور
في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة نحو
لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اي
ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فهي
فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الا
نسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الا
نسان ليس بكاتب والسور في القضية الموجبة
الجزئية نحو بعض و واحد فقط وفي الجزئية
السالبه بعض ليس وبعض كل وليس بعض
كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يكن
الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن
الحكم فيها على كل الافراد وعلى بعضها نحو
الانسان لفي خسر فالقضية يسمى مهمله
لاهمال بيان كمية الافراد التي حكم عليها
فاذا القسمة مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء
لا يقال ان القضية الطبعية خارجة عنها
فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضايا
المعتبرة من العلوم والقضية الطبعية ليست بمعتبرة

في العلوم

في العلوم لعدم انتاجها في الاضط الاخات
لخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار
ق والمتصلة اما اللزومية اه فرغ عن
تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء
كانت متصلة او منفصلة المتصلة تنقسم
الى قسمين احدهما اللزومية والاخر اتفاقية
لان ان كان صدق التالي فيها على تقدير
وقوع صدق المقدم لعلاقة بينهما اقتضت
تنشأ عن ذات المقدم توجب ذلك فالقضية
اللزومية متصلة والمراد بالعلاقة ههنا
ما بسببية تستلزم المقدم التالي كالعلية
والمعلولية والتضايف اما العلية كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فان طلوع الشمس علة لوجود النهار
واما المعلولية كقولنا كلما كان النهار موجودا
كانت الشمس طالعة فان وجود النهار معلول
لطلوع الشمس واما التضايف كقولنا
ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان
صدق التالي في المتصلة على تقدير وقوع



صدق المقدم لانه لا علاقة مذكورة بينهما
بل على تقدير سبيل الاتفاق فالقضية متصلة
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقاً
فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية
الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل
استلزام ناطقية الانسان وناهقية الحمار
بها بل وافق الطرفان على الصدق ههنا
واما الشرطية المنفصلة فتنقسم الى ثلثة
اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو
لانه ان حكم فى القضية بالتنافى بين جزئيها
فى الصدق والكذب معاً فالقضية المنفصلة
حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم
فى هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد
على عدد واحد بامتناع ارتفاعهما عنه وانما
سميت حقيقية لان التنافى بين جزئيها اشد
من التنافى الذى بين جزئى الاخريين لانه
يوجد التنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب
معاً وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان
حكم فى القضية بالتنافى بين جزئيها فى الصدق
فقط

فقط فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشئ
اما حجر او شجر اى فى الصدق فقط اى لا فى
الكذب لجواز ان يكون الشئ لا حجراً ولا شجراً
بل يكون انساناً وانما سميت مانعة الجمع
لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها فى الصدق
وان حكم فى القضية بالتنافى بين جزئيها فى الكذب
فقط اى لا فى الصدق فالقضية مانعة الخلو
كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا
يغرق لا بين ان يكون فى البحر وان لا يغرق
لجواز ان يكون فى البحر وان لا يغرق وانما سميت
مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها
فى الكذب ق وقد يكون المنفصلات ذات
اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو
المنفصلات المذكورة يتركب كل واحد منها
عن جزئين غالباً كما مر اى المنفصلة الحقيقية
ومانعة الخلو الجمع ومانعة الخلو وقد يتركب
عن اكثر من جزئين اما المنفصلة الحقيقية كقولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم
فيها بان هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا



ح عن احدهما وفيه نظر لان عين احد اجزاء
الحمنمه (العدد) يستلزم نقيض الاخر لامتناع الخلو فلو
يتركب الحقيقة من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف
لانه في مثال المذكور وهو قولنا العدد اما زايد
او ناقص او مساو يلزم ان تستلزم كونه زايدا
كونه غير ناقص وتستلزم كونه غير ناقص
كونه مساويا وينتج من هذا ان يكون تستلزم
كونه زايدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع
لكونه المنفصلة حقيقة هذا خلف وايضا يلزم
ان يستلزم كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا
كونه غير مساو وينتج من هذا ان سا يستلزم
كونه غير زايد كونه غير مساو وقد كان بينهما
منع الخلو ايضا لكونه المنفصلة حقيقة هذا خلف
بل الحق ان الحقيقة يتركب عن حملية ومنفصلة
كقولنا العدد او زايدا عليه او ناقص عنه
والجزء الثاني اعني قوله او زايدا اه منفصلة
والجزء الاول حملية واصلة هذا العدد اما مساو
ولذلك العدد او غير مساو له لكن اذا لم يمكن
مساويا له كان زيدا عليه او ناقصا عنه فلما
كانت

كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت
مقامها فظن انها مركب عن ثلثة اجزاء ولكنها
بالحقيقة مركبة من الحملية والمنفصلة كما عرفت
فلا يتركب الحقيقة الا من جزئين وكذا مانعة الخلو
بخلاف مانعة الجمع فانها قد يتركب عن ثلثة
اجزاء فصاعدا ولبيانها طول الكلام لا يليق
في هذا المختصر فيطلب من المطولات. ق
والتناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب
وزيد ليس بكاتب من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين با
لايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون
احدهما اي احدى القضيتين صادقة والاخرى
كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب
والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احديهما
صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع
وقوله اختلاف جنس يتناول الاختلاف



الواقع بين قضيتين ومفرد بين ومفرد وقضية
وقوله قضيتين اخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال
والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والا
ختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله
بحيث يقتضي اخرج الاختلاف بالايجاب والسلب
لكن بحيث يقتضي صدق احديهما كذب الاخرى
نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان
وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب
بحيث يقتضي صدق احديهما كذب الاخرى لكن
الاختلاف نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين ان يقتضي
ان يكون اي القضيتين احديهما صادقة والاخرى
كاذبة لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا
زيد ليس بانسان اولان قولنا زيد انسان
في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة
لا لذاته ق ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما
في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة
والقوة والفعل والجزء والكل والشرط ونقيض
للموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا

كل انسان

كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان
ولا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان
حيوان اقول القضيتان اللتان بينهما يقع
التناقض لا يخلو من ان يكونا اي القضيتين
مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان
كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض
الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات الاولى
وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه
الوحدة لم يتناقضا نحو زيد قايم وعمرو ليس
بقائم لجواز صدقهما معا وكذبهما معا
والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا
فيها لم تناقض نحو زيد كاتب وزيد ليس
بشاعر والثالث وحدة الزمان اذ لو اختلفتا
فيها لم تناقضا نحو زيد قايم ليلا وزيد
ليس بقايم نهارا والرابعة وحدة المكان
لانها عند اختلافهما فيها لم تناقضا
نحو زيد قايم في الدار وزيد ليس بقايم في السوق
والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا
فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد اب وزيد ليس باب لبكر

والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا
فيهما بان يكون النسبة فى احديهما بالقوة و
فى الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر فى الدن
مسكر اى بالقوة الخمر ليس فى الدن مسكر
بالفعل والسابعة وحدة الكلى والجزئى لانهما لو
اختلفتا فى الكلى والجزئى لم يتحقق التناقض نحو
الزنجى اسود اى بعض الزنجى ليس باسود اى كله
والثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بين
القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم
مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض الجسم
ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود
واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين اذا
كانت احديهما موجبة كلية ينبغى ان يكون
الاخرى سالبة جزئية واذا كانت سالبة
كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فنقيض
الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس
بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة
الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان بحيوان

وبعض

وبعض الانسان من الحيوان ولمية هنا سياتى
فى المحصورة والحق ان ايراد المص هنا اى
قوله ونقيض الموجبة الكلية اه هنا ليس
فى موضعه بعد تحقيق المحصورة قال المحصورة اه
اقول اذا كانت القضيات المتناقضتان محصورتين
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
فى الكلية والجزئية بان يكون احديهما كلية
والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما
فى الوحداة المذكورة فلو قيد بعد قوله
فى الكلية والجزئية بقولنا ايضا لكان اولى
ليكون اشارة اليه اعنى اتفاقهما فى الوحداة
المذكوراة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض
فى المحصورتين الا بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية
لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب
لا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد
تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب و
بعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الجزئية
الكلية لا الجزئية وبالعكس اعنى نقيض الكلية
الجزئية لا الكلية وان كانت القضيات مهملتين

فحكمها حكم المحصورتين لان المهملات فى المحصورات
فى حققت من حيث انها فى قوة الجزئية قال العكس
اه اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس
وهو عبارة عن ان يصير الموضوع فى القضية
محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف اى السلب
والايجاب اى ان كان الاصل موجبا كان العكس
ايضا كذالك وان كان الاصل سالبا كان العكس
ايضا كذالك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل
الانسان حيوان جعلنا الجزء اول ثانيا والثانى
اولا قلنا بعض الحيوان انسان والا واذا اردنا
ان نعكس قولنا لا شئ من الانسان بحجر قلنا
لا شئ من الحجر بانسان ولو قال العكس هو جعل
الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثانى اولا كان
اصوى لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا اصلا
وما هو المحمول لا يصير اصلا موضوعا ولئن
سلمنا ذلك لكن يخرج من التعريف عكس الشرطيات
وانما عبر بقاء السلب والايجاب للاصل لانهم
تتبعوا القضايا ولم يجد وصاقى الاكثر بعد
جعل المذكور صادقة لازمة للاصل الالا

موافقة

موافقة لها فى الايجاب والسلب وانما عبر بقاء
الصدق لان العكس لازمة للقضية فلو فرض
صدقها يلزم صدق العكس والا يلزم
صدق الملزوم بدون اللازم وصدق الملزوم بدون
صدق اللازم محال ولم يتعبر بقاء الكذب لانه يلزم
من الكذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل
حيوان انسان كاذب مع صدق العكس الذى
هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا
قول المص التكذيب لا يكون الا خطأ قال
الموجبة الكلية لا تنعكس كلية اه اقول القضية الكلية
التى يكون موجبة لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم
ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية
فلئلا تنقض عادة تكون المحمول فيها اعم من
الموضوع وعند انعكاسها يلزم صدق
الاخص على كل افراد الاعم وهو مح مثلا
يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا لا
يصدق كل حيوان انسان ولا يلزم ان
يصدق الانسان الذى هو الاخص
على كل الحيوان الذى هو الاعم وهو مح



واما انعكاسها جزئية فلان اذا قلنا كل انسان
حيوان نجد شيئا معينا موصوفا بالانسان
والحيوان وهو ذات الانسان فيكون العكس
بعض الحيوان انسان هذا ما ذكرناه المص
في تعليل انعكاسها جزئية والاولى يقال فيه اذا
صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض
الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة بين الانسان
والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان الحيوان
وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف
او نضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء
عن نفسه وهو مح هكذا نقول كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج
من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان
وهو مح قال والجزئية القضية الموجبة الجزئية
ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية
الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي
ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان
انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان

فانا

لانا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون
بعض الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق
قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الحيوان الانسان حيوان والا لصدق
نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان ويلزم
لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل
بعض الحيوان انسان هذا خلف او
هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء
عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية اقول
السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك
اي انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه
اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق
لا شيء من الانسان بحجر والا لصدق نقيضه
وهو بعض الانسان حجر وتنعكس الى قولنا
بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر
بانسان هذا خلف او نضمه اعني نقيض
وهو بعض الانسان حجر الى الاصل لينتج سلب
الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا
شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول



بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل
لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان
دائما بالضرورة قال والسالبة الجزئية اقول السالبة
الجزئية لا يلزم ان تنعكس والا انتقض بمادة يكون
الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب
الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم
عن بعض الاخص وهو مح لان كل الاخص يستلزم
اعمه فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان
كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه
وهو بعض الانسان ليس بحيوان ليصدق نقيضه
وهو كل انسان حيوان والا اى وان صدق
عكسه لوجد الكل بدون الجزء وهو مح وانما قيد
بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس فى بعض
المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر
ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان
قال القياس اه اقول المطلب الاعلى والمقصد
الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
القياس ورسمه ورسموه بانه قول مؤلف
من اقوال متى سلمت لزم عنها اى تلك الاقوال

لذاتها

لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير فكل متغير حادث
فانه قياس مركب من قولين اذا سلمتا لزم عنها
لذاتها العالم حادث والمراد من القول اعم من
ان يكون ملفوظا او معقولا والمراد من الاقوال
ما فوق قول واحد ليتناول التعريف القياس
المؤلف من قولين والقياس المؤلف من اقوال
ما فوق اثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا
وان لزم عنه لذاته قول اخر كعكس المستوى وعكس
كقولنا كل انسان حيوان وعكس نقيضه وكل ما
ليس بحيوان ليس بانسان نقيضه كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الحيوان انسان وقوله متى سلمت
يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون مسلمة
فى نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزم عنها
لذاتها قول آخر ليدخل فى تعريف القياس الذى
مقدماته صادقة والذى مقدماته كاذبة
كقولنا كل انسان حمار وكل حمار حمار فان
هذين القولين وان كانا فى نفسهما الا انها بحيث
لو سلما لزم عنها قول اخر فهو كل انسان حمار
وقوله لزم عنها يحترز عن الاستقراء والتمثيل لانهما

وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم عنها شيء آخر لامكان
التخلف في مدلولهما عنها وقوله لذاتها يحترز به عن
القياس الذى يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لا
لذاتها بل بواسطة مقدمة جنبية كما في القياس
المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون
متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا كل
الف مساو لب وب مساو لج فان هذين القولين
يستلزمان ان يكون ان ا مساو لج لكن لا لذاتهما
بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو
للمساو للشيء مساو ذلك الشيء وانما قال من الاقوال
ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة
قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فاخذ
القياس في تعريفهما فلو اخذت ايضا في تعريف
القياس لزم الدور قال اما اقتراني اه اقول القياس
تنقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن
عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل
فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كانت النهار موجود

فالارض

فالارض موضية نتيج كلما كانت الشمس طالعة فالارض
موضية وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجودا ونقول لكن النهار لكن
الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود او نقول لكن النهار
ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وانما
سمي الاول اقترانيا لكون الحد ودقيه مقترنة
غير مستثناة وانما سمي الثاني استثناء لاشتماله
على اداة استثنا والمراد كون عين النتيجة او نقيضها
مذكورا بالفعل في القياس هو ان يكون
طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب
الذى في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتي
القياس اه اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي
القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسطه بين
طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا
او مقدما او تاليا وقد مر بيانها آنفا وموضوع
المط ومحمول المط يسمى حدا اصغر لانه اخص في الاغلب
والاخص اقل افراد فيكون اصغر يسمى حدا اكبر
لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون



اكبر والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها
الاصغر يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون
ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الاصغر والمقدمة
التي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر
فيكون ذات الاكبر وهذا ليس معنى الكبرى
واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب
وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر
المص هنا وهيئة التاليف اي هيئة الحاصلة من
اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا والاشكال
اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج
ب وكل ب ا فينتج ج ا وان كان بالعكس اي ان
كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو
الشكل الرابع نحو كل ج ب وكل ا ج فينتج بعض ب ا
وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في
الصغرى والكبرى نحو كل ج ب وكل ج ا فينتج
بعض ب ا فهو الشكل الثالث وان كان الحد الاوسط
محمولا فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الشكل
الثاني نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب فينتج لا شيء من ج ا

فهذه

فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع
في المنطق قال والشكل اقول من هذه الاشكال
الاربع المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع
جدا اي لا يشخص المط الا بالتعمق وانما يستحص
بالاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه الباقية ما هو
اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعني
الثاني والثالث والرابع ترد عند الاختلاف
الى الشكل الاول والذي له طبع مستقيم وعقل
سليم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول
لانه اقرب من الباقين اليه لمشاركته اياه في الصغرى
وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع
المطلوب الذي هو اشرف من محموله لان المحمول
انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينتج
اذا كانت مقدمتان اي الصغرى والكبرى فيه
مختلفين بالايجاب والسلب اي اذا كانت احداهما
موجبة والاخرى سالبة والا لكانتا اما موجبتين
او سالبتين وايا ما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة
اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان وهو كل انسان ناطق

ولحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل
فرس حيوان كان لحق السلب وهو لاشي من لا
انسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه
يصدق لاشئ من الانسان بحجر لاشئ من الفرس
بحجر ولحق السلب ولو بدلنا الكبرى وقلنا لاشئ
من الناطق بحجر كان لحق الايجاب بخلاف ما اذا
وجدنا الاختلاف بين مقدمتين بالايجاب
والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى
فى هذا الشكل والالزم الاختلاف النتيجة كقولنا
لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس ولحق الايجاب وهو بعض الانسان
حيوان ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان لحق
السلب هنا على تقدير ايجاب الكبرى واما على
تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان
حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان ولحق الايجاب
واذا بدلنا الكبرى وقلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان
لحق السلب ولم يذكر المص هنا الشرط قال
والشكل اول الى اخره اقول لما كان الشكل الاول
اصلا بين الاشكال والباقية مرتدة ولهذا لما

جعل

بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية
الكبرى فى هذا الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا لاشئ من الانسان
بفرس وبعض الحيوان فرس ولحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل
فرس كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير
سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس
بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق
السلب ولم يذكر المص هذا الشرط قال والشكل الاول هو الذي
جعل معيار العلوم اقول لما ان الشكل الاول بين الاشكال اصلا
والباقية مرتدة اليه عند الانتاج ولهذا جعل معيار العلوم ولا
الا لذلك اورده المص ههنا مع ضروبه المنتجة دون غيره ليجعل دستورا
وقانونا لينتج منه المطلوب وتوطئة لتوهم الباقية وضروبه
المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضى ان يكون ستة عشر فيسقط
منها اثنى عشر كما بين فى المطولات وبقى له اربعة اضرب الاول
هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل
جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب



الثاني ان يكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة
كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء
من الجسم بقديم والضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى
جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل
مؤلف حادث ينتج بعض الجسم محدث والضرب الرابع ان
يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية الكبرى والنتيجة سالبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج
بعض الجسم ليس بقديم ومن يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى شرط في الشكل الاول والا لاختلف النتيجة اما الاول
فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق
الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق
السلب واما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان
فرس والحق السلب واذا قلنا وبعض الحيوان ضاحك كان
الحق الايجاب قال والقياس الاقتراني الخ اقول لما قسم المص
القياس من قبل الى الاقتراني والاستثنائي اراد ان يبين ان

كل

كل واحد منهما من اي شيء يتركب فقال القياس الاقتراني اما ان يتركب
مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فان كلا منهما من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب من مقدمتين
شرطيتين متصلتين موجبتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من
اقتران هاتين المقدمتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين متصلتان لزوميتان
لا اتفاقيتين لما ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين
شرطيتين منفصلتين كقولنا اما كل عدد اما زوج او فرد وكل
زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المقدمتين
المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما
ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة متصلة
سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين
المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى حملية كقولنا كلما كان



هذا الشيء انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة
سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل
عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج
من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما منفصلة والاخرى حملية
كقولنا كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب
من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المتصلة
صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين
المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان
هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود قال واما القياس الاستثنائي
اقول لما فرغ عن بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس
الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب دائما من مقدمتين
احديهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيهما اي اثباته او رفعه ليستلزم
وضع الجزء الاخرى اي اثباته او رفعه سواء كانت منفصلة او متصلة
اما اذا كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلت لكن النهار ليس
بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما ان كانت منفصلة
فكقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا
العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلت لكنه ليس بزوج
ينتج انه بفرد واذا عرفت فنقول الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج
عين التالي والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل
الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج المقدم والا لزم وجود
الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رايت في المثال
الاول وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي
منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا
ينتج نقيض الاخر لامتناع الخلو بينهما كما رايت في المثال الثاني
فعليك بان تتامل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة
حقيقة وان شئت ان تدرك البحث بحاله في المنفصلات
فارجع الى مسائل المطولات قال البرهان هو قياس مؤلف



من مقدمات اه اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب
استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو يرسم
بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر
في الامثلة • واليقين • هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا
مطابقاً للواقع غير ممكن الزوال عنه ولا يمكن ان يكون الا كذا
يخرج الظن هو اعتقاد الراجح وقوله مطابقاً للواقع يخرج الجهل
المركب وقوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد • واما
اليقينيات فاقسام منها اوليات وهو ما يحكم العقل فيه بمجرد
تصور الطرفين كقولنا ان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم
من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء
كان من الحواس الظاهرة او من الحواس الباطنة كقولنا الشمس
مشرقة والنار محرقة وكقولنا ان لنا غضباً وخوفاً • ومنها
مجربات وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم الى واسطة تكرار
المشاهدات مرة بعد مرة اخرى كقولنا شرب السقمونيا
يسهل الصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات

كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه
الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس
لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس
قرباً وبعداً • ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم
بواسطة السماع من كثير استحال العقل توافقهم على الكذب كالحكم
بان النبي عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزات
على يده • ومنها قضايا قياساتها معها • وهي ما يحكم العقل فيه
بواسطة مقدمة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين
كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو
الانقسام بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا وكذا قال والجدل هو قياس مؤلف اه اقول
من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل هو قياس مؤلف من
مقدمات مشهورة او مسلمة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية
والغرض في ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر • ومنها الخطابة •
وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه

اومن مقدمات مظنونة والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من
امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو
قياس مركب من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا
قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها
واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت
عن اكلها ومنها المغالطة وهو قياس مركب من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او مركب من مقدمات وهمية
كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او جهة المعنى اما ان يكون
من جهة الصورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار
انها فرس وكل فرس صاهل ينتج ان تلك الصورة صاهلة
واما ان يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان
وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس واعلم
ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما هو البرهان
لكونه مركبا من المقدمات اليقينية وليكن هذا آخر ما كتبناه

ايساغوجي تم الكتاب بعون الله الملك
الوهاب